الأمن الإنسانى: المفهوم والعلاقات والأبعاد

هند فؤاد*

قدمت الدراسة نظرة شمولية لمفهوم الأمن الإنسانى، وذلك بأبعاده المتعددة، للخروج من أسر التعريفات التقليدية التى ركزت على الأبعاد العسكرية والسياسية فقط، باعتبارها الأبعاد الأولى بالرعاية والاهتمام من وجهة نظر المحللين، وواضعى السياسات الأمنية. كما ركزت الدراسة على طبيعة العلاقة بين مفهوم الأمن الإنسانى والمفاهيم الأخرى كمفهوم حقوق الإنسان، والتى أوضحت أن هناك علاقة وثيقة بينهما، وأن مفهوم الأمن الإنسانى أعم وأشمل من مفهوم حقوق الإنسان، وأنه حق أساسى لكل البشر، يتمثل فى تحقيق الأمن والأمان لهم، ومن ثم فهذا التزام أصيل للحكومات والدول أن تحقق الأمن بأبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والمجتمعية لشعوبها.

مقدمة

تذهب العديد من الدراسات إلى أن الأمن بصفة عامة ضرورة ملحة للغاية، وحاجة أكيدة بالنسبة للأفراد والشعوب والدول والأمم، وذلك بغية تمكين الاستقرار والتنمية والتقدم. فالأمن أساس العمران وضرورة للحياة وركيزة التقدم والنماء والازدهار لذا تناولته العديد من النصوص والمواثيق والمواد القانونية والدستورية السياسية والفلسفية، بجانب النصوص الشرعية(١).

ويظل الأمن الشامل مطلبا حيويا ومهما للغاية، بالنسبة لكل دول العالم ومنظماته وفئاته، وذلك لما أصبح عليه العالم من تزايد عجيب وتسارع خطير لحركة التطور العلمى والتكنولوجى والاتصالى، الأمر الذى قد يزيد من حجم المشكلات، وقد يوسع من دائرة التوتر والاضطراب، بسبب فتح الحدود وزوال الحواجز واختلاط الثقافات والعادات.

* مدرس علم الاجتماع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث والستون، العدد الثانى، يوليو ٢٠٢٠.

والأمن الإنسانى مصطلح جديد يستعمله أصحاب الاختصاص ليدل على كل أبعاد ومتطلبات الإنسان فى كل مجالات الحياة، أى كل ما يحتاجه من أمن على نفسه وماله وأهله ووطنه...، ولذلك تناولت الدراسات المختلفة الأمن على الأرواح والأبدان والصحة، والأمن على الأموال والممتلكات والأعراض والكرامة، والأمن الغذائى والاقتصادى، الأمن البيئى والبحرى، وأمن الشعوب والطوائف والأقليات، وغير ذلك من مشتملات الأمن ومفرداته التى تتطور وتتحدد بحسب التطور العلمى والاجتماعى والحضارى، وبحسب الاستخدامات والمفاهيم التى تتناولها المنظمات الدولية والدول[٢].

وللأمن مستلزمات لابد منها حتى نضمن وجوده واستمراره وفاعليته، وذلك لأن عدم الاعتناء بجملة هذه المستلزمات قد يعطل ويغيب وجود الأمن، ويجعله مقصورا على بعض الفئات أو خلال بعض الأوقات والمناسبات، ولاشك فى أن كل ذلك يعد خللا كبيرا وخطأ جسيما له تأثيره فى مستويات التنمية والأمان والتقدم ربما على صعيد السيادة والاستقلال والحرية. فهذه المتطلبات والمستلزمات تتوزع على كل المجالات التى يشملها الأمن الإنسانى، أو تعم جميع مجالات الحياة الإنسانية فى أبعادها المعرفية والبحثية والإعلامية والقانونية، وأيضا فى جوانبها المادية "اللوجستية" المتصلة بالأساس بتكوين الكفاءات، وإيجاد البنية المادية والعسكرية القوية والفعالة التى تحقق الأمن للدولة وسيادتها، هذا فضلا عن تقوية الإرادة الوطنية الداخلية وتحفيز الهمم الإنسانية لخوض معارك الإعمار والإصلاح فى كل الميادين وفى مختلف الظروف[٣].

فالأمن الإنسانى ضرورة للإنسان، وغاية فى نفس الوقت، فبدون تحقيق الأمن لا يستطيع الإنسان الحياة فى المجتمع والعمل والإنتاج والتقدم، فالأمن

والتنمية وجهان لعملة واحدة، لذا فإن الحرص على توافر الأمن ومستلزماته للإنسان يعد هدفًا لتحقيق التنمية والتطور فى المجتمع، وتوفير حياة كريمة آمنة للأفراد فى هذا المجتمع.

بيد أنه ظهرت كثير من معوقات التنمية وتحقيق الأمن الإنسانى فى المجتمعات الرأسمالية فى الآونة الأخيرة، فالتطور التكنولوجى والعلمى ومظاهر العولمة صاحبه الكثير من المشكلات والظواهر التى تعيق تحقيق الأمن الإنسانى للأفراد، فنجد الحروب والثورات والتهديدات الأمنية للشعوب، والحركات الانفصالية والاحتجاجية، والنزوح من البلاد والهجرات المختلفة، والأزمات الاقتصادية والصراعات السياسية التى تسود مجتمعات عديدة فى العالم، تشكل جميعها مهددات للأمن الإنسانى ومن ثم تعيق التقدم والتنمية.

فبالنسبة للعديد من الناس، أصبح العالم الذى نعيش فيه اليوم عالما غير آمن ومليئا بالأخطار المتنوعة من العديد من الجبهات. فالأزمات الطويلة الأمد والنزاعات العنيفة والكوارث الطبيعية، واستمرار ظاهرة الفقر والأوبئة وفترات الركود الاقتصادى تتسبب فى مشاق وتقوّض آفاق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وهذه الأزمات المعقدة تؤدى إلى نشأة أشكال عديدة من انعدام الأمن البشرى. وعندما تتداخل هذه الأزمات يمكنها أن تنمو بشكل مضاعف بحيث تمس جميع جوانب حياة الأشخاص وتتسبب فى تدمير جماعات محلية بأكملها وتتجاوز الحدود الوطنية.

وقد أشار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٩٠/٦٦ إلى أن "مفهوم الأمن البشرى يشكل نهجا لمساعدة الدول الأعضاء على استجلاء التحديات الشاملة الواسعة النطاق التى تهدد بقاء شعوبها وتنال من سبل رزقها

وكرامتها والتصدى لها". ويتطلب الأمن البشرى "اتخاذ تدابير شاملة وقائية محورها الناس ملائمة لسياقات محددة بحيث تعزز حماية جميع الأفراد"[٤].

وللأمن الإنسانى أبعاد كثيرة لضمان تحقيقه، لذا تتناول الدراسة المفهوم الشامل للأمن الإنسانى الذى يشمل الأبعاد جميعها، وعدم قصره على توفير الأمن بمفهومه الشرطى فقط، بل يتسع المفهوم لجل الأبعاد "الأمنى، والاقتصادى، والاجتماعى، والسياسى، والثقافى، والغذائى.. إلخ. وتحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين مفهوم الأمن الإنسانى وحقوق الإنسان؟
- ما أوجه التلاقى الممكنة بين الأمن الإنسانى وحقوق الإنسان؟
- ما أبعاد الأمن الإنسانى المتعددة؟
- كيف يمكن تحقيق الأمن الإنسانى فى ظل السياق العالمى الراهن؟

وبناء على هذه التساؤلات يمكننا تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

أولًا: العلاقة بين الأمن الإنسانى وحقوق الإنسان.

ثانيًا: أبعاد الأمن الإنسانى.

ثالثًا: آليات تحقيق الأمن الإنسانى.

الخاتمة:

أولًا: العلاقة بين الأمن الإنسانى وحقوق الإنسان

لم يتوصل المجتمع الدولى إلى تعريفٍ متفقٍ عليه لمفهوم الأمن الإنسانى أو حتى إلى توافقٍ حول مضمونه، فهو أحد المفاهيم التى بدأ تداولها مع نهايات القرن الماضى بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية فى ظل التطورات الدولية المعاصرة، ورغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة فى مفاهيم أخرى فى العلاقات الدولية والقانون الدولى الناظم لهذه العلاقات، كحقوق الإنسان والأمن

الجماعى الدولى، ورغم أن الأفكار التى استُلهم منها كانت قد نضجت عبر ما يقارب القرن والنصف من عمر البشرية، إلا أنه أخذ بالتبلور كمفهومٍ له كيانه المستقل وكمصطلحٍ جديدٍ بعد الحرب الباردة، فمنذ تسعينيات القرن العشرين استُعمل الأمن الإنسانى من قبل عددٍ كبيرٍ من الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بصفته ركيزة لوصف برامج عمل هذه المنظمات ونشاطاتها وتأطيرها ووسيلة للربط بين عددٍ كبيرٍ من المبادرات السياسية وإضفاء المزيد من التناسق عليها، حيث انبثقت العديد من الرؤى حول ضرورة إيجاد مبدأ للأمن يواجه التحديات الجديدة خاصةً تلك ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية، فجاء مفهوم الأمن الإنسانى الذى يتمحور حول ضمان أمن الأفراد ليعمل إلى جانب التصورات الأمنية التقليدية التى تتمحور حول ضمان أمن الفرد لكن ضمن إطارٍ أوسع يتمثل بدولته أو مجتمعه(٥).

كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش عن الأمن الإنسانى مع "محبوب الحق" وزير المالية الباكستانى، والخبير الاقتصادى السابق لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى "UNDP"، الذى أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات ووجود نظام عالمى غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية، وذلك عبر شراكةٍ حقيقيةٍ بين دول العالم كلها(٦).

وسار على هذا الدرب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الذى أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، مؤكداً فيه أن ثمة تهديداتٍ جديدةً يجب أخذها بالحسبان وإيجاد آليات مناسبة لمواجهتها، فمفهوم الأمن يجب أن يتغير، سواء

من حيث مضمونه بالانتقال من الأمن الذى يرتكز على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى للدولة إلى الأمن الذى يرتكز على أمن الأفراد، ومن حيث آلية تحقيقه فلابد من الانتقال من ضمان الأمن عن طريق التسلح إلى ضمان الأمن عن طريق تحقيق التنمية المستدامة. وقد أدرك العاملون على برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أن مفهوم الأمن يجب أن يقوم على ضمان قدرة الأفراد على التمتع بثمار التنمية البشرية فى ظل بيئةٍ آمنةٍ تحقق استدامة نتائجها وتُحسن حياة البشر دون إلحاق الضرر برأس المال الطبيعى أى الموارد الطبيعية اللازمة لحياة الأجيال القادمة(٧)، "Human Security Commission".

أ- مفهوم الأمن الإنسانى الشامل:

عرفت لجنة الأمن الإنسانى هذا المفهوم الذى أُنشئت من أجل إرساء دعائمه على أنه "حماية الجوهر الحيوى لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته"، ورأت أن الجوهر الحيوى لحياة البشر هو مجموعة الحقوق والحريات الأولية التى يتمتع بها الأفراد، وضمان حمايتهم من أوضاع قاسية قد يجدون أنفسهم فيها، ومن التهديدات واسعة النطاق.

ورأت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول فى تقريرها الصادر عام ٢٠٠١ عن مسئولية الحماية أن الأمن الإنسانى يعنى "أمن الناس، أى سلامتهم البدنية ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية، واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحرياتهم الأساسية"(٨).

أما الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفى عنان فقد رأى أن أمن الإنسان يتضمن بأوسع معانيه "ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل

خطوة فى هذا الاتجاه هى أيضاً خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادى، ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال المقبلة فى أن ترث بيئة طبيعية صحية، هى اللبنات المترابطة التى يتكون منها أمن الإنسان، والأمن القومى بالتالى"[٩].

وحاولت Louise Frechette مساعدة كوفى عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، تقديم معنى مبسط للأمن الإنسانى على أنه "كل الأشياء التى يحبها الرجال والنساء فى العالم أينما كانوا، من غذاءٍ كافٍ ومأوى مناسبٍ، وصحةٍ جيدةٍ ، وتعليمٍ للأولاد وحماية من العنف، سواء أكان منشأه الأفراد أم الطبيعة، إلى جانب وجود الدولة التى لا تمارس أى نوع من القسر على مواطنيها إلا بموجب القانون"[١٠].

كما عرفه كل من Peter Wilkin و Caroline Thomas بأنه "الحالة التى يصل فيها الإنسان لتلبية الحاجات المادية الأساسية، والتى يمكن أن تتحقق فيها الكرامة الإنسانية بما فى ذلك المشاركة الفعالة فى حياة المجتمع بشكل كلى لا يتجزأ، دون أن يتم تطبيق ذلك لصالح فئة دون الأخرى"[١١].

ورأى Ramesh Thakur من جامعة الأمم المتحدة، أن كل ما من شأنه تحسين نوعية حياة الأفراد والمجتمع والدولة هو خطوة لتحقيق الأمن الإنسانى سواء تمثل ذلك بالتمكين الاقتصادى أم الاجتماعى أم السياسى Empowerment[١٢].

فى حين رأى تايلر أوين أن الأمن الإنسانى هو"حماية النواة الحية للبشر كلّهم من المخاطر المحرجة والمضرة سواء أكانت بيئية أو اقتصادية وغذائية أم صحية أم شخصية أو سياسية"، وحاول أوين فى تعريفه التوفيق بين المتمسكين بفكرة أن التهديدات الأمنية الحقيقية هى تلك التى تمس أمن الدولة

بشكله التقليدى من جهة، وبين أولئك الذين يرون أن التهديدات الأساسية للأمن هى تلك العوامل المرتبطة بفقدان الحياة من الجوع والمرض والكوارث الطبيعية وليس من الحروب(١٣).

ويلاحظ أن جانباً كبيراً من التعاريف التى تناولت الأمن الإنسانى قد اتخذت الطابع التعدادى الذى اعتمد على تعداد إما الأهداف التى يسعى لتحقيقها وإما التهديدات التى يعمل الأمن الإنسانى على التصدى لها.

لذا يمكننا القول، إن الأمن الإنسانى يمكن تناوله من أكثر من زاوية، الأولى يقدمها أصحاب المذهب الفردى الذين يحددوا دور الدولة فى أضيق الحدود لصالح الحريات والحقوق الفردية ولا يتيح للدولة التدخل لتعديل النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يجعل منه حكراً على الأفراد، والزاوية الأخرى تلقى العبء على كاهل الدولة، على الصعيدين الوطنى والدولى، سواء من أجل تحقيق أبعاد الأمن الإنسانى أو من حيث إعمال الآليات اللازمة لتحقيقه(١٤).

ومن ثم فإن أبرز خصائص مفهوم الأمن الإنسانى:

١- أنه ذو طابع عالمى شامل Universal: لأن الأخطار التى يعدها تهديداً للأمن من السهل انتشارها عالميا.

٢- متعدد الأبعاد multidimensional: يسعى لحماية جوانب متعددة من حياة البشر والنهوض بها وهذه الأبعاد متكاملة ويتوقف كل منها على ضمان الآخر.

٣- يتمحور حول الإنسان "Human-centered": ويهدف إلى تحسين نوعية حياته وضمان أمنه(١٥).

ويواجه مفهوم الأمن الإنسانى العديد من الانتقادات يمكن إجمالها فيما يأتى:

١- أنه مفهوم نظرى غير قابل للتطبيق عمليًا، وغير قابل للضبط، فوفقا له يمكن اعتبار أى شىء تهديدًا للأمن وهو ما يجعل إعماله مستحيلاً، لكن من ناحية أخرى يرى جانب من الفقه أنه مفهوم نشأ من عالم الممارسة السياسية وكانت له منذ نشأته غاية عملية ورؤى استراتيجية.

٢- ما هو إلا تكرار لمفاهيم أخرى مستقرة فلا يوجد أى قيمة جديدة يضيفها إلى مفاهيم القانون الدولى والعلاقات الدولية.

٣- يتعارض هذا المفهوم مع مقتضيات المصلحة الوطنية للدول ومن شأنه أن يفتح المجال واسعاً لإعطاء مبرر للتدخل الدولى الإنسانى[١٦].

وعليه يمكن القول، إن مفهوم الأمن الإنسانى رغم أنه يرسى دعائمه يوماً بعد يوم لانبثاقه من أرض الواقع واستجابته لمتطلباته، ورغم أن هناك العديد من نقاط الاتفاق حول مضمونه، فإن معالمه لا تزال فى طور التطور حتى يستطيع تعزيز استقلاليته تجاه مفاهيم أخرى كتلك التى تتضمنها منظومة حقوق الإنسان؛ فرغم التشابه بينهما فإن المفهومين، متقاطعان لا متطابقان، وإن كان هناك تخوف من أنه سيفتح الباب أمام تطبيقات جديدة للتدخل الدولى الإنسانى بغية تحقيق الأمن الإنسانى، فإن المشكلة فى التدخل الدولى الإنسانى تكمن فى إساءة استخدامه لا فى المفهوم نفسه، فهل يمكن التشكيك بسمو القيم التى يكرسها القانون الدولى لحقوق الإنسان؟ لكن فى الوقت نفسه يمكن التشكيك بالدعوات التى تنطلق للتدخل فى شئون دول أخرى، سواء من قبل دول منفردة أم من قبل هيئات دولية، لإرساء حقوق الإنسان ووقف انتهاكاتها.

ب- مفهوم الأمن الإنسانى وعلاقته بالمفاهيم الأخرى:

يتقاطع مفهوم الأمن الإنسانى مع المفاهيم السائدة فى منظومة حقوق الإنسان، ويتقارب معها من نواحٍ متعددة، خاصةً بعد توسع المفاهيم التى أضحت تُعد

جزءاً من هذه المنظومة التى بدأت تدخل جيلها الرابع، وهو ما يدفع إلى التساؤل عن مدى الاختلاف بين الأمن الإنسانى وحقوق الإنسان، وطبيعة العلاقة بينهما فى ظل إقرار وجود مثل هذا الاختلاف، وقد رأى فريقٌ من الفقه أن الأمن الإنسانى يعد جزءاً من حقوق الإنسان، فى حين يرى جانبا آخر أنه على العكس من ذلك حقوق الإنسان هى جزء من الأمن الإنسانى، ويذهب فريق ثالث إلى أن مفهوم الأمن الإنسانى هو وسيلة توفيقية بين حقوق الإنسان ومفاهيم أخرى فى نطاق القانون الدولى(١٧).

وقد دفعت بعض النصوص التى تضمنتها الوثائق الدولية الأساسية لحقوق الإنسان من اتفاقيات وإعلانات جانباً من الفقه إلى التساؤل عن مدى إمكانية عّد الأمن الإنسانى حقاً من حقوق الإنسان كونها تتحدث عن ضمان أمن الفرد بمستوياتٍ مختلفةٍ، أمنه الشخصى وأمنه ضمن المجتمع الذى ينتمى إليه، وأمنه ضمن النظام الدولى الذى يعيش فيه، فالمادة الثالثة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان تتضمن الحق فى الحياة والحرية والسلامة الشخصية، وكذلك المادة التاسعة من الإعلان نفسه التى تنص على عدم جواز القبض على أى إنسان أو حجزه أو نفيه بشكلٍ تعسفى، وكذلك المادة الثانية والعشرين من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان التى تنص على حق الفرد كعضو فى المجتمع فى الحصول على ضمانات اجتماعية وضمان حقوقه الاجتماعية والتربوية كلها التى لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته، والمادة الثامنة والعشرين من الإعلان نفسه التى تنص على حق كل فرد فى التمتع بنظام اجتماعى دولى تتحقق بموجبه الحقوق والحريات المنصوص عليها فى هذا الإعلان(١٨).

إلا أن مضمون الأمن الإنسانى لا يمكن حصره بهذه المستويات الثلاثة التى تضمنتها هذه الحقوق، فهناك تكامل بين حقوق الإنسان والأمن الإنسانى، فإذا كانت حقوق الإنسان تنطوى على المطالبة باحترام حريات أساسية للبشر؛ فإن ذلك يدفع للتساؤل عن ماهية هذه الحريات التى على المجتمع الاعتراف بها وتعزيزها، وهنا يمكن للأمن الإنسانى أن يُسهم فى تحديد أهمية التحرر من أوجه انعدام الأمن بمستوياته كلّها، فالحريات المرتبطة بالأمن الإنسانى هى فئة مهمة من فئات العضو فى لجنة الأمن الإنسانى. وعلى حد ما ذهب إليه أمارتيا سن "Amartyea Sen" الذى اعتبر حقوق الإنسان صندوقاً عاماً يجب أن يملأ بمطالباتٍ محددةٍ تستند إلى دوافع مناسبة تمليها حاجات الإنسان، ومن المنتظر أن يساعد الأمن الإنسانى على ملء جزءٍ معينٍ من هذا الصندوق العظيم الشأن من خلال أساليب مبررة، بإظهار أهمية التغلب على انعدام أمن الإنسان[١٩]، لكن من جهة أخرى يرى جانبا آخر من الفقه أن حقوق الإنسان هى جزء من الأمن الإنسانى، فحقوق الإنسان هى مجموعة مصالح يحميها القانون فى حين أن الوصول إلى تحقيق الأمن الإنسانى يتضمن توفير ظروف آمنة أو شعور آمن، وهو يتضمن ما هو أوسع من تلك المصالح التى يحميها القانون كالحماية من المخاطر الناجمة عن عمل الطبيعة وحماية ضحايا هذه الكوارث على سبيل المثال[٢٠].

ويرى جانب من الفقه الدولى أن الأمن الإنسانى هو السبيل للتوفيق بين فكرتين راسختين فى ميثاق الأمم المتحدة، تعزيز حقوق الإنسان من جهة وضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى للدول من جهة أخرى[٢١].

ويمكن القول: إن حقوق الإنسان من شأنها أن تُشكل إطاراً معيارياً يحدد جانباً من مضمون الأمن الإنسانى، فالوثائق الدولية المتعددة التى

تضمنت حقوق الإنسان من إعلانات واتفاقيات قد تضمنت العديد من عناصر الأمن الإنسانى، واحترام مضامينها يؤدى إلى تحقيقه بعناصره المتعددة، كما أن انتهاكات حقوق الإنسان ما هى إلا تهديدات وُجد الأمن الإنسانى للتصدى لها، ومن ثم هو وسيلة لتعزيز منظومة حقوق الإنسان إذا ما كانت هناك انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان تُرتكب تحت ذرائع تتعلق بضمان الأمن بمفهومه التقليدى، إلا أن إدخال الأمن الإنسانى فى سياق مفهوم الأمن فقط لن يؤدى إلى مثل هذه النتيجة[٢٢].

وخلاصة القول، إن هناك تناسبًا قويًّا بين المفهومين قد يصل إلى حد التماهى، فالأمن الإنسانى شرط لإرساء حقوق الإنسان كما أن تحقيق بعض جوانب الأمن الإنسانى هو غاية من غايات حقوق الإنسان، وإن كان تناول الأمن الإنسانى كحق يمكّن من إدخاله فى منظومة حقوق الإنسان، إلا أن هذه الحقوق يصعب تحقيقها فى حال غياب الأمن الإنسانى، ومن ثم يمكن النظر إليه على أنه عامل من عوامل تنمية حقوق الإنسان. أى أن هناك ارتباطًا كبيرًا بين المفهومين الأمن الإنسانى وحقوق الإنسان فكلاهما يؤدى للآخر، وكلاهما لن يتحقق بدون الآخر.

وترى الدراسة أن الأمن الإنسانى هو المفهوم الأعم والأشمل للكثير من المفاهيم مثل حقوق الإنسان، والتنمية البشرية، والأمن القومى، فهو بمثابة المظلة التى تشمل جميع المفاهيم، و عندما يتحقق الأمن الإنسانى للبشر فإنهم ينالون الحقوق التى تنص عليها قوانين حقوق الإنسان، وتتحقق التنمية البشرية والمستدامة لهم ولمجتمعاتهم، وبالتالى يتحقق الأمن القومى.

ثانياً: أبعاد الأمن الإنسانى

هناك مفردات أمنية متعددة أصبحت تعمل تحت عنوان واحد هو الأمن الإنسانى الذى يمس مختلف نواحى حياة البشر، وعلى ضوء وصف تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ بأنه متعدد الأبعاد "multidimensional"، السابق الإشارة إليه، تتمثل أبعاده فى:

- الأمن الاقتصادى: الذى يتحقق من خلال تأمين فرص عمل للأفراد تؤمن لهم دخلاً أساسياً.
- الأمن الغذائى: يتعلق بتأمين الحاجات الأساسية من الغذاء، وضمان ما يكفل ذلك سواء من ناحية المال أم من حيث الوصول إلى مصادر الغذاء.
- الأمن الصحى: يتم من خلال تأمين الحماية من الأمراض، وضمان نظام رعاية صحية فعالة.
- الأمن البيئى: الذى يتم بالحماية من المخاطر البيئية بأنماطها كلّها.
- الأمن الشخصى: يتضمن الحماية من التهديدات المنطوية على العنف سواء أكان ناجماً عن سلوك صادر عن الدولة أم الأفراد أنفسهم، خاصةً إذا كان موجهاً ضد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر كالنساء والأطفال.
- الأمن المجتمعى: ويهدف إلى مواجهة التهديدات الموجهة نحو الحياة الاجتماعية كالمخاطر التى تهدد النسيج المجتمعى فى دولة ما، ويمكن أن يندرج إلى جانب ذلك ضمان الأمن الثقافى للمجتمع.
- الأمن السياسى: وذلك بضمان انتهاج سياسات حكيمة من قبل الحكومات تجاه مواطنيها بما يحقق استقرار المجتمع سياسيا.

ولتوضيح هذه الأبعاد، نعرض لكل بعد منهما كل على حدة، وذلك كالآتى:

١- الأمن الاقتصادى:

تُولى العديد من الدول اهتماما بالغا بالشئون الاقتصادية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وتراجع الاستقطاب الثنائى– العسكرى والسياسى– على مستوى العالم فى نهاية القرن العشرين، إلى الدرجة التى جعلت من القضايا الاقتصادية مهمة أساسية للنظم، ومحورا لأنشطة أجهزة الاستخبارات العالمية، كما غدت محورا للصراع فيما بين الدول التى كنا نعتبرها كتلة سياسية واحدة. وتأخذ معاناة الأفراد من جراء عدم تحقق أمنهم الاقتصادى عدة أبعاد، حيث يتضمن عدم الأمن الاقتصادى للأفراد محاور، هى:

أ– الدخل، وجوده وكفايته:

باتت مشكلة عدم توافر دخل أو عائد مناسب من العمل لتلبية متطلبات واحتياجات البشر مسألة ضاغطة على البشر فى العالم، وإحدى مشكلاتهم الأساسية، خاصة أن ربع سكان العالم فقط هم الآمنيين اقتصاديا بهذا المعنى. كما نجد أن الأجور الحقيقية فى كثير من مناطق العالم قد انخفضت ووصلت معدلات الانخفاض للأجور الحقيقية إلى ٢٠٪ فى أمريكا اللاتينية وفى مناطق أخرى مثل أفريقيا وصلت إلى ٨٠٪ فى بعض دولها[٢٣]. ولا شك أن التضخم المستمر والتكنولوجيات المطبقة فى العالم، وآليات السوق تعمل على تفاقم تلك الأمور، والتهام أى زيادة فى الأجور، أو عدم حدوثها أصلا، خاصة فى دول الجنوب.

ب- البطالة وعدم الاستقرار فى العمل:

يعانى سكان العالم فى الآونة الأخيرة من انتشار البطالة، فالقادمون الجدد إلى سوق العمل لا يجدون فرصا للعمل، وهم بالأساس من الشباب، حيث ارتفعت نسب البطالة فى بلدان العالم بشكل كبير وخاصة بين الدول النامية منه، فبلغت فى إفريقيا ٢٠٪ وفقا للنسب المعلنة[٢٤]، وقد ارتبطت بالبطالة عدة مشكلات وعوامل مؤدية إلى التوتر السياسى، والاجتماعى فى الدول، خاصة النامية التى لا توفر معاشات للبطالة، أو دخول للمتعطلين عن العمل.

وترتبط بمشكلة البطالة مسألة أخرى فى غاية الأهمية وهى مشكلة عدم الاستقرار فى العمل، أو العمالة المؤقتة، فنجد أن الغالبية من العمال إما عمالة غير دائمة أو محددة لفترة زمنية معينة، ومن ثم لا تتوفر ضمانات للمنخرطين فى تلك الأعمال. ولا شك أن انتشار العمل فى سوق الخدمات يمثل رافدا مهمًا لهذه الظاهرة، علاوة على انتشار القطاع غير الرسمى فى العديد من الدول والذى يستوعب ما يقرب من ٦٠٪ من العمالة فى إفريقيا[٢٥]. ولا تقل النسبة كثيرًا فى العديد من دول العالم، بل إننا نجد أن فرص المشروعات الخاصة الصغيرة للشباب غير متوفرة، علاوة على قدرة الشباب على الوصول إلى الائتمان، أو عدم وجود فرص لهم للاستفادة من هذا الائتمان، ومن ثم فإن فرص العمالة الذاتية للأفراد وخاصة الشباب والفتيات منهن ضئيلة للغاية.

جـ- الفقر:

يمثل الفقر أحد المشكلات العالمية، ليس على مستوى الدول النامية فقط، بل على مستوى الدول المتقدمة أيضا، والتى زاد الاستقطاب بين الفقراء والأغنياء فيها، وقد تغير مفهوم الفقر فلم يعد يقصد به فقر الدخل فقط، وإنما امتد ليشمل فقر القدرات، والإمكانات. وتتمثل إشكالية الفقر فى التزايد المستمر فى هذه

الظاهرة على مستوى العالم، وازدياد أزمة عدم العدالة فى توزيع عوائد التنمية، واتساع دوائر التهميش والاستبعاد. إذا ما قصرنا الأمر على فقر الدخل باعتباره الأقرب إلى القياس، ففى الدول النامية يعيش أكثر من ثلث السكان تحت خط الفقر[٢٦]. ويتوقع تناميها فى ظل الأوضاع الراهنة واتساع هيمنة نظام السوق، وانسحاب الدولة من مجالات عدة، خاصة نظم الحماية الاجتماعية، ونتيجة لعدم توفير فرص عمل للمواطنين تزداد عوامل عدم التوازن. وذلك بالرغم من أنه فى ظل إعادة تعريف البنك الدولى لدور الدولة فى تقرير بعنوان "الدولة فى عالم متغير" ذكر أنه من الضرورى اهتمام الدول بتوفير الاحتياجات الاجتماعية، والاهتمام بالفئات المحرومة، والتدخل بدرجة أكبر فى حمايتهم، وإحياء الدور الاجتماعى للدولة[٢٧] . وتتمثل الإشكالية فى التزايد المستمر فى الفجوة بين الفقراء والأغنياء، مما يؤدى فى الآونة الأخيرة إلى توترات اجتماعية، وسياسية داخل الدول، فإنه أيضا سيؤدى إلى صراع ما بين دول العالم حول التوزيع العادل للموارد، والعوائد، خاصة أن هناك دولًا ومجتمعات بالكامل مهددة بالإفقار من جانب قوى السوق العالمى.

د– المسكن:

تعد مشكلة عدم وجود مأوى من أشد آثار انعدام الأمن الاقتصادى، وأحد مظاهره، وذلك على مستوى العالم. فمشكلة المأوى لا تقتصر على الدول النامية، بل تمتد إلى الدول المتقدمة أيضا، فنجد مثلا أن ربع مليون شخص فى نيويورك فى نهاية القرن العشرين يعيشون فى أماكن غير ملائمة للمسكن، وفى بريطانيا هناك ٤٠٠ ألف شخص لا مسكن لهم، وتتفاقم المشكلة فى الدول النامية فتأخذ شكلا أكثر قسوة فنجد أن ٢٥٪ من السكان متنقلين وقد لا يجدون المسكن الملائم[٢٨]. ومشكلة المسكن لا تقتصر على وجوده من عدمه، وإنما

تنتقل إلى مدى ملاءمة المسكن لحياة البشر والسكان، وتوافر المعايير الصحية والبيئية فيه، وفى المنطقة المحيطة به. هذا بخلاف تكاثر أعداد اللاجئين والنازحين والمهجرين من بلادهم جراء الحروب والنزاعات المسلحة وخلافه.

٢- الأمن الغذائى:

ويقصد بالأمن الغذائى أن "تكون لدى جميع الناس فى جميع الأوقات إمكانية توافر النواحى المادية والاقتصادية للحصول على الغذاء الأساسى"[٢٩].

والمسألة الخاصة بالأمن الغذائى لا تعنى مجرد توافر الغذاء فى المجتمع، وإنما تتلخص المشكلة الأساسية فى توزيع الأغذية، وتوافر القدرة الشرائية لدى الأفراد. ولاشك أن أزمة الجوع تمثل أحد التهديدات الأساسية للنظم فى العديد من الدول، خاصة الدول النامية، ويوجد كثير منها فى إفريقيا. كما أن أبعاد المشكلة فى الدول المتقدمة يتمثل فى عدم توافر الغذاء المناسب لجماعات عرقية بعينها، أو المهاجرين إليها. وتتجسد مشكلة الجوع فى العالم فى وجود ما يقرب من ٨٠٠ مليون نسمة فى العالم يعانون من الجوع[٣٠]. ويشكل التزايد السكانى مع الضغط على الموارد الطبيعية والبيئية، وإهدار مواردها علاوة على عدم عدالة التوزيع رافدا أساسيا لتفاقم أزمة الجوع فى العالم، فتشير بعض الدراسات إلى أنه فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين هناك ما يقرب من ٢٠٠ مليون من البشر ماتوا جوعا أو من أمراض ناتجة عن سوء التغذية، وأن هناك مليارا من الأشخاص يعانون بصفة مزمنة من سوء التغذية[٣١]. ومن ثم فالمسألة هنا تتعلق ليس بتوافر الغذاء، وإنما قدرة الأفراد على الوصول إليه ونوعيته.

ونشير هنا إلى أن المسألة الخاصة بأزمة الغذاء فى بعض الدول تعود إلى كيفية توزيع الدخل القومى، "فبرامج الغذاء تخصص لها نسبة أقل بكثير مما يخصص لزيادة القوة العسكرية" (٣٢).

وبالنظر إلى مواطنى الدول النامية، تلك التى تعيش فى صراعات مسلحة تتضح حجم معاناة الشعوب، وكذا الحرص على تنمية السلاح على حساب توفير الغذاء للمواطنين. ومن هنا كانت المبادرات العالمية بتخصيص صندوق للأمن البشرى، وإعادة توزيع الإنفاق على السلاح، أو ما يسمى بعائد السلام؛ لتخصيصه لخدمة أهداف أخرى، أهمها توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وأيضا ما يسمى بمبادرة ٢٠٢٠، وذلك لزيادة مخصصات إنفاق الدول على إشباع الحاجات الأساسية والخدمات الاجتماعية لمواطنى الدول الحاصلة على المساعدات. فالإشكالية هنا تتمثل فى الاتجاه المتصاعد لأزمة الغذاء فى العالم، مع استمرار عدم العدالة فى توزيعه.

٣- الأمن الصحى:

ويقصد بالأمن الصحى توافر الخدمة الصحية بأسعار فى المتناول، وقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة، سواء من خلال نظم التأمين الصحى، أو حمايتهم من الأمراض التى يمكن الوقاية منها خاصة أن الأسباب الرئيسة للوفاة فى البلدان النامية هى الأمراض المعدية، والطفيلية، والتى تقتل حوالى ١٧ مليون شخص سنويا(٣٣).

يمثل سوء التغذية والعيش فى بيئة غير سليمة خاصة شرب المياه الملوثة، ومعاناة سكان العالم جميعا من التلوث داخل المبانى، أو فى البيئة المحيطة، والسلع المستخدمة محددات أساسية للسلامة الصحية. ونجد أنه فى البلدان النامية والصناعية على حد سواء تكون التهديدات للأمن الصحى أكبر

عادة بالنسبة لأشد الناس فقرا، كناتج لعدم عدالة توزيع الخدمة الصحية، وخاصة فى الريف، حيث تتوفر عوامل الصحة البيئية للحضر أكثر من الريف فيما يتعلق بمياه الشرب والصرف الصحى. ونجد أن الرعاية الصحية تتفاوت بين الدول، ففى البلدان الصناعية يوجد فى المتوسط طبيب واحد لكل ٤٠٠ شخص، فى حين أنه فى البلدان النامية يكون هناك طبيب واحد لكل ٧٠٠٠ مواطن، ويبلغ الرقم أدناه فى إفريقيا جنوب الصحراء فيصل إلى طبيب لكل ٣٦٠٠٠ شخص(٣٤).

كما يتفاوت الإنفاق الصحى بين دول العالم، لصالح الدول الصناعية، فنجد أن متوسط الإنفاق على الرعاية الصحية فى دولة مثل كوريا الجنوبية فى منتصف التسعينيات من القرن العشرين يبلغ ٣٧٧ دولارا للفرد سنويًا، فى حين تنفق بنجلاديش ٧ دولارات فقط(٣٥). ولاشك أن وجود تهديدات صحية عالمية مثل الإيدز والتهاب الكبدى الوبائى وغيرها تمثل تهديدا للمواطنين، خاصة فى الدول النامية التى يقل الوعى الصحى بين سكانها، مما يتسبب فى انتشار العديد من الأمراض فيها.

٤- الأمن البيئى:

تمثل البيئة أحد الهواجس العالمية فى المرحلة الراهنة، سواء من حيث نقص الموارد أو من حيث التدهور البيئى بوجه عام، وينظر فى إطار الأمن الإنسانى إلى الأمن البيئى باعتباره قضية محورية، سواء على المستوى العالمى، أو حالته داخل البلدان، والتى تمثل محور اهتمام الأمن الإنسانى. ومن ثم تبرز تهديدات مثل نقص نصيب الفرد من المياه النقية (٣٦). كما يشار فى هذا الإطار إلى نقص الموارد البيئية، سواء من حيث إزالة أجزاء من الغابات

أو تعرض الأراضى الزراعية لظاهرة التملح، خاصة فى البلدان النامية، وكذا فى الدول الأوروبية.

ويمثل تلوث الهواء فى البلدان الصناعية واحدا من أخطر التهديدات البيئية، ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى المدن الكبرى، فمدينة مثل لوس أنجلوس ينبعث منها ٣٤٠٠ طن من الملوثات كل عام، ولندن ١٢٠٠ طن، ومدينة مكسيكوسيتى ينطلق منها ٥٠٠٠ طن من ملوثات الهواء سنويًا، لذا نجد أن أكثر من ٤٠٪ من رجال المرور فى تلك المدن يعانون من مشكلات بالتنفس(٣٧). كما أن انبعاثات هذه المدن الصناعية شكلت ثقبا واسعا فى طبقة الأوزون مما أدى إلى ظهور الاحتباس الحرارى الذى تسبب فى حرق العديد من الغابات فى مناطق متعددة من العالم "غابات الأمازون ٢٠١٩"، وفى ظل عدم التوازن بين الدول المتقدمة والنامية تشير الدراسات إلى أن ٢٠٪ من سكان العالم المتقدم يستهلكون ٨٤٪ من الورق فى العالم وما يسببه ذلك من ضغط على الموارد البيئية(٣٨).

وتتسم التهديدات البيئية بنوع من التراكم، فقد أهمل الإنسان الحفاظ على البيئة من أجل صحته، ومن أجل استمراريتها للأجيال القادمة، حتى تفاقمت مشاكلها، فهناك بعض التهديدات البيئية تتسم بالتراكم، والاستمرارية لمدة طويلة، فى حين نجد أن بعضها يأخذ شكلا فجائيا مثل حادثة "تشير نوبل"، ولاشك أن هذا الإهمال وإساءة الإنسان للبيئة يزداد فى الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية، حيث أدركت تلك الأخيرة معايير الصحة البيئية، وباتت تبذل جهودا أكثر، وتبدى حرصا أكبر من أجل بيئة أكثر ملاءمة، وتتهم الدول النامية بأنها الأكثر إضرارا بالبيئة.

٥- الأمن الشخصى:

ويقصد به حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدنى، ومن ثم فإن الأمن الشخصى يعد أكثر أبعاد الأمن أهمية للإنسان، فهو يتعلق بسلامته بشكل مباشر، ومن ضمن التهديدات التى تتعرض لها حياة الإنسان[٣٩]:

- تهديدات من الدولة (من أمثلتها التعذيب الجسدى، والاعتقالات).
- تهديدات من الدول الأخرى (أهمها الحروب، والسيطرة على الدول).
- تهديدات من جماعات أخرى من الناس (منها التوتر العرقى والطائفى).
- تهديدات من أفراد أو من عصابات ضد أفراد آخرين، أو ضد عصابات أخرى (مثل البلطجة والعنف والخطف فى الشارع).
- تهديدات موجهة ضد المرأة (من بينها الاغتصاب والعنف المنزلى).
- تهديدات موجهة ضد الأطفال على أساس ضعفهم، وتبعيتهم (مثل إساءة معاملة الأطفال، وتعذيبهم وقتلهم).
- تهديدات للنفس (ومن أمثلتها الانتحار، واستعمال المخدرات).

وفى كثير من المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية أصبحت أرواح البشر أكثر تعرضا للمخاطر مما كانت عليه فى وقت مضى، وبالنسبة للكثيرين يتمثل أكبر مصدر للقلق فى الجريمة، لاسيما الجريمة التى تتسم بالعنف. وهناك بلدان الصورة فيها قاتمة، حيث سجلت ٨,٨٨٥ جريمة قتل مرتبطة بالأسلحة النارية فى الولايات المتحدة عام ٢٠١٢، وفى البرازيل قتل حوالى ٦٥ ألف شخص فى عام ٢٠١٢، ويرجح أن تكون المخدرات وإدمان الكحوليات هما السبب فى ارتفاع معدلات جرائم القتل[٤٠]. ونجد أن العديد من المدن والمناطق الفقيرة متهمة بانتشار المخدرات، فإذا اعتبرنا أن تجارة المخدرات جريمة فى حد ذاتها إلا أن هناك إجرامًا ناتجًا عن المخدرات، فى حين يؤكد البعض أنها تزيد مع تدهور الظروف الاقتصادية، ومن ثم تكون هى البديل المتاح، وتصبح ممارسة

اجتماعية، وكذا جزءًا من الثقافة التى أضحت تتسم بالمادية والعنف. كما يمثل انتشار الصراعات الداخلية، والجماعات المسلحة، وكذا العمليات الإرهابية تهديدات أساسية للأمن الشخصى، أو الجنائى. فانتعاش وسائل الاتصال الحديثة ساعد فى سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود، وانتعاش دور شركات الأسلحة والتى أصبحت تقوم بتقديم تدريب للحكومات ذاتها، وهو ما يمثل تهديداً خطيراً للأمن الإنسانى[٤١].

كما أن الدولة قد تتخذ إجراءات لمقاومة الإرهاب، تتسم بالتزيد وتتنافى مع الديمقراطية، وحماية الأفراد، ومن ثم تصبح الدولة ذاتها مصدرا لتهديد الأفراد، من خلال ممارسات عدة قد تتضمن استخدام العنف ضد الأبرياء فى منطقة ما، تتسم بإثارة للاضطرابات[٤٢]. أو سوء إجراءات التحقيق، والقبض الجماعى، وتعريض المواطنين الأبرياء للإيذاء، للحصول على معلومات منهم.

وتمثل المرأة محورًا أساسيًا فى الحديث عن انعدام الأمن الشخصى فى المجتمعات، واستخدام العنف البدنى ضدها، "سواء من حيث العنف فى المنزل من جانب الزوج، أو التعرض للعنف فى المجال العام والتحرش والاغتصاب، بل إن الأمر يصل إلى حد الرغبة فى التخلص منها"[٤٣]. كما أن الأطفال وهم الفئة الأولى بالرعاية يتعرضون لإساءة المعاملة، والإهمال والقتل أيضا، ومن ثم تكثر ظاهرة أطفال الشوارع، أو من يطلق عليهم الأطفال بلا مأوى. ويؤدى استخدام العنف ضد الفئات المختلفة وتعرضهم للجريمة والإيذاء إلى نشر ثقافة موالية للعنف فى داخل الفئات التى لا تتسم بذلك، خاصة فى ظل عدم وجود القوانين، أو عدم تنفيذها، وتفشى ما يسمى بظاهرة الاستهانة

بالقوانين. فالمرأة والأطفال وكبار السن هم الأكثر ضعفًا وإحساسًا بعدم الأمان فى المجتمع.

٦- الأمن المجتمعى:

ويقصد بالأمن المجتمعى من منظور الأمن الإنسانى شعور الفرد بانتمائه للجماعة، والمجتمع، سواء كانت أسرة، أو مجتمع محلى، أو منظمة، أو جماعة عنصرية، أو عرقية، يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له[٤٤]، إلا أن الأمر لا يمنع وجود هجوم أو تهديد لهذه الجماعة ككل، ومن ثم تهديد الأفراد المنتمين لها. كما نجد العديد من الصراعات فيما بين الجماعات على الموارد والفرص أو نتاجا للتعصب والتطرف القومى أو الدينى، ومن ثم تكثر تلك الصراعات داخل الدولة الواحدة، أو حتى فيما بين الدول، والتى يذهب ضحيتها العديد من السكان، ومن أمثلة ذلك ما حدث فى رواندا وبوروندى، وفى يوغسلافيا السابقة، وفى الشيشان. كما نجد المشكلة الخاصة بالسكان الأصليين فى العديد من الدول الذين يتعرضون للإبادة، واستخدام العنف ضدهم، وتضاؤل فرصهم فى الحياة، مقارنة بالسكان الجدد. ويؤثر انعدام الأمن المجتمعى سلبا على انتماءات الأفراد، وبدون هذا الارتباط بالمجتمع يمكن أن يمثلوا مصدرا لعدم الاستقرار والتوتر، وهو ما بدأت تظهر آثاره سواء فى الصراعات العرقية داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول، وعدم توفير الأمن المجتمعى يمكن أن يقدم بيئة خصبة لأى أفكار، أو اختراقات للأمن القومى.

٧- الأمن السياسى:

وتثار فى إطار البعد الخاص بالأمن السياسى فى مفهوم الأمن البشرى المسألة الخاصة "باحترام حقوق الإنسان الأساسية"[٤٥]. ولا شك أن قضية حقوق

الإنسان السياسية والاجتماعية والثقافية من القضايا المثارة على المستوى العالمى فى الآونة الأخيرة، ليس فى الدول المتقدمة فقط، وإنما أصبحت هناك انتقادات موجهة للعديد من النظم فى الدول النامية، وذلك لعدم اهتمامها بإيلاء الاهتمام الكافى بحقوق الإنسان فى ممارستها، وسياساتها، أو تعريف المواطنين بها من خلال المؤسسات المختلفة[٤٦]. حيث باتت تلك الممارسات تهدد سمعتها ومكانتها الدولية، كما تستغل تلك الانتهاكات كمبرر، لعدم تقديمهم المساعدات لبعض الدول، أو رفض ضمها إلى منظمات دولية، أو إقليمية؛ كنوع من الاستبعاد، والعقاب، والاستهجان لأفعالها.

تتضمن حقوق الإنسان الأساسية العديد من المحاور، إلا أنه يمكن أن تثار فى هذا الإطار عدة قضايا بشأن الحقوق السياسية، والتى تقدم مثالا للتدهور فى الدول النامية منها:

- الحرية فى التعبير دون التعرض للقمع، أو الإيذاء من جانب النظام الحاكم، والذى قد يصل إلى حد استخدام القوة العسكرية، وهو ما يبرر الإنفاق العسكرى المتزايد من قبل بعض الدول بهدف توفير الحماية والاستقرار للنظام، بل واستخدام القوات المسلحة لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلى.
- المشاركة فى الأحداث السياسية، واتخاذ القرارات التى تؤثر على حياة الشعوب والأفراد، باعتبار أن ذلك حق أصيل لهم.
- الحق فى الحصول على المعلومات عن سياسة الدولة.
- المساواة فى الحقوق والواجبات بين الأفراد جميعا.
- الحق فى حماية الملكية الخاصة، وعدم التدخل التعسفى فى حياة الإنسان الخاصة.

- أن تكون إرادة الشعب هى مصدر سلطة الحكومة، من خلال انتخابات حرة نزيهة ودورية.

كما توجد بقية منظومة حقوق الإنسان، والتى يمكن اعتبار توافرها محورا مهما عند دراسة غياب أو تواجد الأمن الإنسانى، وهى تضم علاوة على ما سبق، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مثل الضمان الاجتماعى، والحق فى العمل، والأجر العادل اللائق، وكفالة مستوى معيشة لائق للمواطن وأسرته، والمحافظة على الصحة، والرفاهية له، ولأسرته، ويتضمن التغذية، والملبس، والمسكن، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية اللازمة، والرعاية الخاصة بالأمومة والطفولة، والحق فى التعليم، والاشتراك الحر فى حياة المجتمع الثقافية. ولاشك أن الحياة الثقافية تمثل نوعية مهملة من حقوق الإنسان، أو تعامل كفئة مختلفة من حقوق الإنسان(٤٧). وتحتاج مسألة الحقوق الثقافية للإنسان إلى وقفة، حيث يتوجه الاهتمام الأكبر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويتراجع الاهتمام بالحقوق الثقافية، حتى فى المؤتمرات، واللقاءات التى تضم الحقوق الثقافية، وذلك لأنها تأتى فى مرتبة متأخرة حتى للأفراد أنفسهم.

وخلاصة ما سبق، أننا نجد ارتباطا مباشرا بين أبعاد الأمن الإنسانى سالفة الذكر، وأنها تغذى بعضها بعضا، فانعدام الأمن الاقتصادى بالمفهوم السابق يؤدى إلى قصور فى الأمن الغذائى، والصحى، والبيئى، وقد يؤدى إلى تدهور الأمن الشخصى، وانعدام الأمن الشخصى يؤدى إلى تراجع الأمن المجتمعى، والأمن السياسى. ومن ثم نجد أن هذه الأبعاد تقدم نسيجا متكاملا لحياة ملائمة للبشر، وتجعلهم أكثر استعدادا للمساهمة بإيجابية فى تحقيق الأمن القومى على مستوى الدولة.

وأصبح البشر فى معظم البلدان فى العالم على وعى ودراية بضرورة تحقيق الأمن الإنسانى بأبعاده المتعددة لتحقيق الحرية والتنمية المستدامة والحياة الآمنة له ولأفراد مجتمعه. لذا تحاول المجتمعات والمنظمات الدولية جاهدة على تحقيق مفهوم الأمن الإنسانى الشامل فى المجتمعات، ولكنها تختلف وفقا لنوعية هذه المجتمعات ومستوى تقدمها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى.

ثالثاً: آليات تحقيق الأمن الإنسانى

يتحقق الأمن الإنسانى عبر آليتين رئيسيتين هما الحماية "Protection"، والتمكين "Empowerment".

- **الحماية:** مفهوم الأمن الإنسانى ذو طابع وقائى ويعمل بشكلٍ مسبقٍ لمواجهة التهديدات التى تحيط بالأفراد، كالأزمات المالية العالمية والصراعات العنيفة والأعمال الإرهابية والأمراض وانحدار مستويات الخدمات الأساسية، وهو ما يتطلب وضع معايير وإنشاء مؤسسات على الصعيدين الوطنى والدولى للتصدى لأوجه انعدام الأمن بطريقة شاملة ووقائية لا تقتصر على ردود الأفعال تجاه التهديدات، بل تعمل بشكل وقائى وتكشف ثغرات البنية الأساسية للحماية.
- **التمكين:** أى إكساب الأفراد القدرة على التصرف والتخطيط سواء لصالحهم أم لصالح بقية أفراد المجتمع، وجعلهم يمتلكون قدرة المطالبة باحترام حقوقهم وحرياتهم والتصدى للكثير من المشكلات وإيجاد الحلول لها، الأمر الذى يتطلب النهوض بكل ما من شأنه تعزيز هذه القدرات ومن الملاحظ أن كلتا الآليتين مترابطتان؛ فالحماية تفسح المجال

لإعمال التمكين والأفراد الممكنون قادرون على تجنب المخاطر والمطالبة بتحسين آليات الحماية[٤٨].

الخاتمة

حاولت الدراسة تقديم نظرة شمولية لمفهوم الأمن الإنسانى، وذلك بأبعاده المتعددة، للخروج من أسر التعريفات التقليدية التى ركزت على الأبعاد العسكرية والسياسية فقط، باعتبارها الأبعاد الأولى بالرعاية والاهتمام من وجهة نظر المحللين، وواضعى السياسات الأمنية.

كما ركزت الدراسة على طبيعة العلاقة بين مفهوم الأمن الإنسانى والمفاهيم الأخرى كمفهوم حقوق الإنسان، والتى أوضحت أن هناك علاقة وثيقة بينهما، وأن مفهوم الأمن الإنسانى أعم وأشمل من مفهوم حقوق الإنسان، وأنه حق أساسى لكل البشر، يتمثل فى تحقيق الأمن والأمان لهم، ومن ثم فهذا التزام أصيل للحكومات والدول أن تحقق الأمن بأبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والمجتمعية لشعوبها.

وخرجت الدراسة بعدد من النقاط المهمة التى يمكننا مناقشتها وطرحها كالتالى:

- هناك تناسب قوى بين المفهومين قد يصل إلى حد التماهى، فالأمن الإنسانى شرط لإرساء حقوق الإنسان كما أن تحقيق بعض جوانب الأمن الإنسانى هو غاية من غايات حقوق الإنسان، وإن كان الأمن الإنسانى أعم وأشمل من مفهوم حقوق الإنسان، فهو كالمظلة التى تشمل حقوق الإنسان، وتحقيقه يضمن لهذه الحقوق التحقق.

- الديمقراطية وتطبيق قواعد الحكم الرشيد من المشاركة والشفافية والمساءلة متطلبا مهما وضمانة لكفالة تحقيق الأمن الإنسانى فى إطار الاحترام لكل محاور ومجالات حقوق الإنسان.
- يعد الأمن الإنسانى بأبعاده المختلفة "الصحية، والبيئية، والغذائية، والاقتصادية، والشخصية، والمجتمعية، والسياسية" الحد الأدنى لاحترام حقوق الإنسان، وأن التهديدات الموجهة لهذه الأبعاد، والتى تم عرضها فى الدراسة، هى تهديدات خطيرة لتحقيق الأمن الإنسانى فى دول العالم المختلفة.
- تمثل الصراعات الداخلية وأحداث العنف القائمة على الهوية سواء على أسس دينية، أو عرقية، أو أثنية، مثالا واضحا على العلاقة الارتباطية بين احترام حقوق الإنسان وتحقيق الأمن الإنسانى، فمن خلال ترسيخ قيم مثل "التسامح، قبول الاختلاف على أسس دينية أو عرقية أو لغوية، واحترام الحريات والحقوق، وتقاسم السلطة والثروة، والمساواة، والمواطنة، وإرساء ثقافة السلام، وقيام الأفراد بواجباتهم نحو مجتمعاتهم والحفاظ عليها، وغير ذلك من القيم المتضمنة فى مواثيق حقوق الإنسان والدساتير الدولية"، يمكن تحقيق الأمن الإنسانى والاستقرار، وحل العديد من الصراعات والأزمات فى دول الجنوب، وحل مشكلات الأقليات فى جميع البلدان.
- إن تحقيق العدالة فى السياسات والمساواة بين المواطنين وعدم تهميش أى فئة أو جماعة داخل الدول تعد مبادئ أساسية لتحقيق الأمن الإنسانى، وكذلك الحفاظ على كل الحقوق والحريات الإنسانية.

- إن العديد من الأزمات العالمية التى تتضمن إضرارا بحقوق الإنسان واحتياجاته الأساسية تؤكد على تهديد الأمن الوطنى والعالمى، فأزمات الغذاء، وحالات الاضطراب والتوترات بين الدول، والنزاعات المسلحة، والنزوح الجماعى، والهجرة غير الشرعية، كلها مشكلات تؤكد فشل بعض الدول فى تأمين أفرادها اقتصاديا وسياسيا من منظور الأمن الإنسانى، الأمر الذى قد يترتب عليه مشكلات عالمية تهدد الاستقرار الوطنى والعالمى وحياة البشر وأمنه على حد سواء.
- إن مفهوم الأمن الإنسانى وحقوق وحريات الإنسان يستوجبان مراعاة التوازن الدقيق بين الحقوق الفردية للإنسان، وبين المعايير الخاصة بالحفاظ على الجماعات بحكم العيش المشترك فى دولة معينة، فلا يجب طغيان أى منهما على الآخر.
- ذهبت الكثير من الدراسات النظرية والميدانية إلى أن الفرد هو الوحدة الأساسية للمجتمع والدولة، ومن ثم فهو هدف الأمن وغايته، وبالتالى فهو الوحدة الأولية للأمن والتى لا يمكن اختزالها أو تراجعها، فالأمن الإنسانى الحقيقى يكمن فى تأمين مصالح الفرد داخل مجتمعه بما يضمن له الحماية والأمان من الأخطار المحيطة به، بجانب تلبية احتياجاته الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- تعد المرأة والأطفال وكبار السن الفئات الأكثر ضعفا وحساسية تجاه الأمن الإنسانى، فالبعض من المجتمعات تتخذ سياسات وإجراءات تشمل العنف والقهر تجاه هذه الفئات ومن ثم فهم بحاجة لتحقيق معايير الأمن الإنسانى واحترام حقوقهم.

- أصبح لدى الأفراد فى معظم المجتمعات وعى ودراية بضرورة العمل على تحقيق أبعاد الأمن الإنسانى المختلفة ليتمتعوا بحياة آمنة، ويضمنوا آليات حماية وتمكين لأطفالهم فى المستقبل. لذا تهتم المنظمات الدولية والمجتمعات باتخاذ كل التدابير والإجراءات لتحقيق الأمن الإنسانى لشعوبها، ولكن يختلف هذا وفقًا لطبيعة الدولة ودرجة تقدمها واستقرارها على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- إن المجتمع العالمى بحاجة إلى التخلى عن سياساته الأمنية التى تحمى نظمه وترعى مصالحه، والبعد عن النظام الرأسمالى وتحكم رأس المال فى كل النظم، والعودة للاهتمام بالبشر والأفراد وتحقيق احتياجاتهم الأساسية وحقوقهم ليعم الأمن والسلام فى العالم.

المراجع

١- نور الدين مختار الخادمى، القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعـة نايـف العربية للعلوم الأمنية، العدد ٤٢، السنة ٢١، ١٤٢٧، ص ٢١.

٢- نور الدين مختار، المرجع السابق، ص ٢٥.

٣- المرجع السابق، ص ٢٦.

٤- تقرير لجنة الأمن الإنسانى المعنون أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم"، نيويورك، ٢٠٠٣، ص ٤.

https://www.un.org › humansecurity › what-is-human-security

٥- كيت كراوز، الأمن البشرى فى الوطن العربى، كيف يبدو إلى ملاحظ خارجى، أوراق مختارة من المؤتمر الدولى للأمن الإنسانى فى الدول العربية، ١٣-١٥/ ٣/ ٢٠٠٥، عمان، الأردن، منظمة اليونسكو، ٢٠٠٨، ص ٧١.

6- Kanti Bajpai, Human Security: Concept and Measurement, Kroc Institute Occasional Paper #19:OP:1, August 2000, p.10

٧- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى عام ١٩٩٤، الفصل الثانى، بعد جديد للأمن الإنسانى، ص ٢٢.

http://hdr.undp.org/en/media/hdr_1994_en_chap2.pdf

٨- تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول "ICISS" عن مسئولية الحماية، كانون الأول، ٢٠٠١، ص١٥.

٩- تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفى عنان "نحن الشعوب"، دور الأمم المتحدة فى القرن الحادى والعشرين، ٢٠٠٠.

10- Louise Frechette: the United Nations Deputy Secretary-General, a Statement to a High-level Panel Discussion on the Occasion of the Twentieth Anniversary of the Vienna International Centre (VIC), October 9, 1999. <http://www.un.org/News/Press/docs/1999/19991012.dsgsm70.doc.html> 08/02/01

11- Definitions of Human Security, The Global Development Research enter" GDRC", p.9.

12- Definition of Human Security, op.cit, p.2.

١٣- خولة يوسف، أمل يازجى، مفهوم الأمن الإنسانى وأبعاده فى القانون الدولى العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الثانى، ٢٠١٢، ص ٥٢٩.

١٤- تقرير لجنة الأمن الإنسانى المعنون أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم"، مرجع سابق، ص ٢٣.

15- Kanti Bajpai, op. cit, p17.

16- Amitav Acharya: Debating Human Security: East Versus the West.

١٧- خولة يوسف، أمل يازجى، مفهوم الأمن الإنسانى وأبعاده، مرجع سابق، ص ٥٣٠.

١٨- كذلك المادة (٢٥) من الإعلان نفسه، والمادة (٩) من العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة (١٦) من الإعلان الأمريكى لحقوق وواجبات الإنسان، والمادة (٢٣) من الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب.

١٩- تقرير لجنة الأمن الإنسانى المعنون أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم"، مرجع سابق، ص ٩.

20- Gred Oberleitner, Human Security: A challenge to international law? p.19.

21- Errol Mendes: Human Security, International Organizations and International law: The Kosovo Crisis Exposes the "Tragic Flaw" in the U.N. Charter, 1999. http://www.cdp-hrc.uottawa.ca/publicat/bull.38.html

22- Gred Oberleitner, Human Security: A Challenge to International Law?, p. 22.

23- Phill Harris, Communication and Global Security in Next Millennium , in, Perterand Golden and Phill Harris, eds., Beyond Cultural Imperialism ,(London: Sage Publications,1997), p. 148.

٢٤- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ص ٢٥.

25- Redefining Security: The Human Dimension, Current History, May 1995, p. 230.

٢٦- بيير دوسيناركليز، السكان والأمن، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد ١٤١، سبتمبر ١٩٩٤، ص ١٤٦.

27- Levels and Components of Security, http://www.abs, by UNDP.HDR1998. html.engcha.5.p.l,5-7-2001.

٢٨- تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٢٦.

٢٩- المرجع السابق، ص٢٧.

٣٠- محمد العدوى، الأمن الإنسانى ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة فى المفاهيم والعلاقات المتبادلة، مركز الإعلام الأمنى، الرياض، ٢٠١٢، ص١٢.
٣١- بيير دوسيناركليز، السكان والأمن، مرجع سابق، ص١٥٢.
٣٢- محمد العدوى، الأمن الإنسانى ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة فى المفاهيم والعلاقات المتبادلة، مرجع سابق، ص ١٢.
٣٣- تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص ٢٧.
٣٤- المرجع السابق، ص ٢٨.
٣٥- محمد العدوى، مرجع سابق، ص ١٣.
٣٦- تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص ٢٩.
٣٧- محمد العدوى، مرجع سابق، ص ١٤.
٣٨- آلاء عيسى، مفهوم الأمن الإنسانى، أكتوبر ٢٠١٨، انظر الرابط:
https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A
٣٩- تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص ٣٠.
40- Priorities for Research to Reduce the Threat of Firearm-Related Violence". The National Academies Press. 2013.
٤١- آلاء عيسى، مرجع سابق.
٤٢- محمد العدوى، مرجع سابق، ص ١٥.
٤٣- كاتارينا توماشفسكى، حقوق المرأة: من خطر التفرقة إلى التخلص منها، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٥٨، ديسمبر ١٩٩٨.
٤٤- تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص ٣١.
٤٥- محمد العدوى، مرجع سابق، ص١٦.
٤٦- نص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٥٨، ديسمبر ١٩٩٨، ص ص ١١: ١٤.
٤٧- جانوس سيمونيدس، الحقوق الثقافية: نوعية من حقوق الإنسان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٥٤، ديسمبر ١٩٩٥، ص ١٤٣.

٤٨- انظر لكل من:

- تقرير لجنة الأمن الإنسانى المعنون أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم"، مرجع سابق، ص ١١-١٢.
- خولة محى الدين يوسف، أمل يازجى، الأمن الإنسانى وأبعاده فى القانون الدولى العام، مرجع سابق، ص ٥٣٤.

Human Security: Concept, Relationships and Dimensions

Hend fouad

The study provided a holistic view of the concept of human security. with its multiple dimensions to break out of the traditional definitions, that focused on the military and political dimensions only, as they are the first dimensions of care and attention from the point of view of analysts and security policy makers.